جمهورية العراق

وزارة البيئة

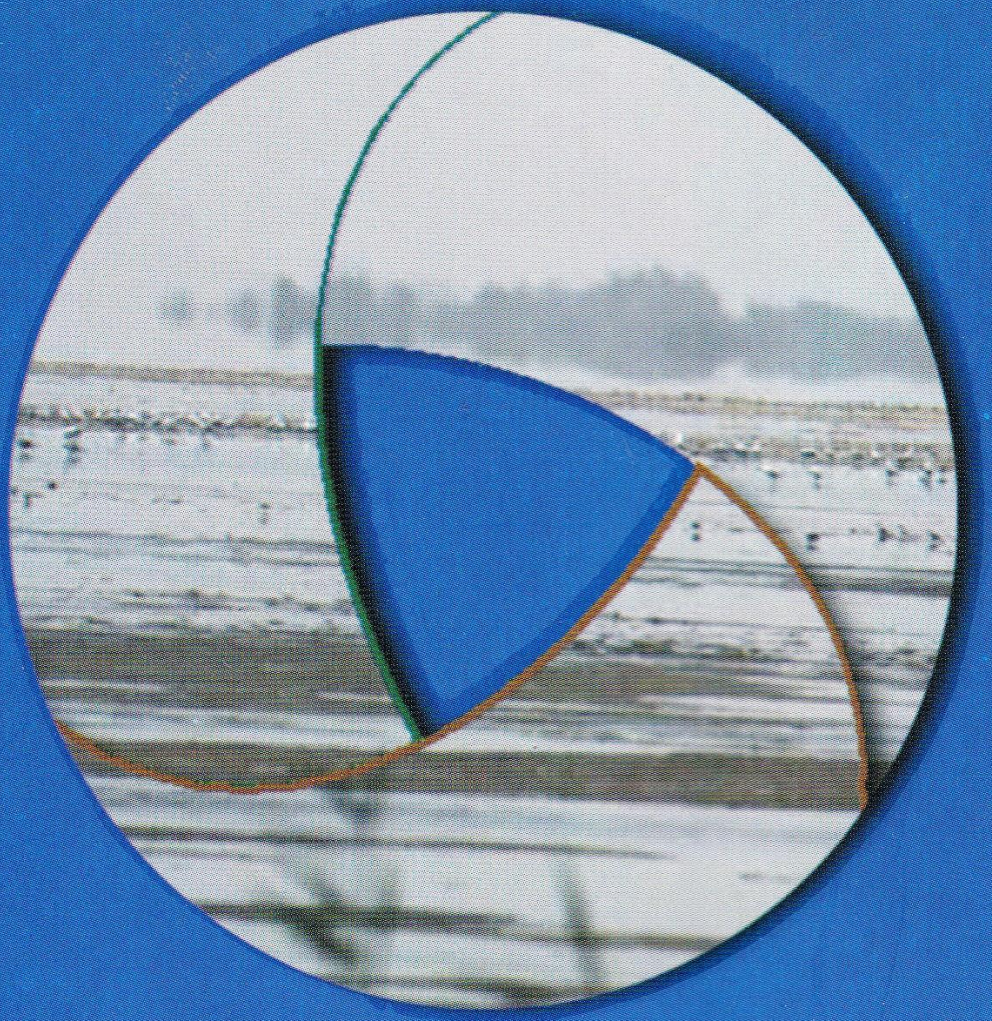

الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق

وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013 - 2017)

الملخص التنفيذي

جمهورية العراق

وزارة البيئة

جمهورية العراق

الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق
وخطة العمل التنفيذية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)
"الملخص التنفيذي"

أعدت هذه الوثيقة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا}

صدق الله العظيم

سورة الكهف/اية ١٠٩

كلمة دولة رئيس الوزراء

يتطلع العراقيون اليوم الى الإرتقاء بعيشهم الى مستوى ما وصفه دستور البلاد في مادته الثالثة والثلاثين " لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة " وذلك فعلاً ما تسعى الى تحقيقه وزارة البيئة متمثلاً بشعارها الرصين " البيئة تمنحنا الحياة فلنمنحها الإهتمام " . ولعل هذا ما يميز السعي الدؤوب للحكومة ، وبجميع مفاصلها ، لتحقيق تلك المطامح البيئية ومنافع وإمتيازات العيش في بيئة سليمة، صحية، آمنة، جميلة، مستدامة، متعددة الخيارات ومنتجة.

لقد عانت البلاد فيما مضى من تخلف واضح في القرارات السياسية والإدارية والتي أدت الى تردي خطير، ولعقود من الزمن، في الأوضاع المعيشية والإجتماعية للعراقيين. وألقت تلك الظروف لاحقاً بظلالها، ولا زالت، على معظم الخصائص والثروات البيئية في العراق. وأدت الى تفاقم معاناة الأفراد من تدني مستوى الخدمات والرفاهية المرتبطة بالنظم البيئية المحلية وبالتزامن مع ضعف وقصور واضح في الإلتزام بتطبيق نصوص التشريعات والقوانين والتعليمات البيئية.

إن تطور النوعية البيئية وحمايتها وإستدامتها للأجيال القادمة يعد واجباً وطنياً، شعبياً، وحكومياً ويتقاسم مسؤوليات تحقيقه الأفراد والهيئات والمنظمات والإدارات الحكومية على حد سواء. إلا أن ذلك الهدف الأسمى والمشترك لدى قطاعات الشعب ومؤسسات الدولة لا يتحقق من دون توافر عوامل عدة ليس آخرها التخطيط البيئي السليم وتحديد النهج والسياسات البيئية في استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم ومضمونة النتائج.

لقد تصدت الحكومة وعلى مدى سنواتها السابقة الى مهام حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية من خلال إصدار القوانين والتعليمات الهادفة لذلك بالإضافة الى المصادقة على إتفاقيات وبروتوكولات إقليمية وعالمية ذات مضامين تساند في مجملها سعي العراق لتحقيق ما يصبو اليه من أهداف في هذا المجال.

ويسعدنا اليوم أن نجني إولى ثمار العمل العلمي المنظم الذي تؤديه وزارة البيئة بالتخطيط وتحديد الأسبقيات بإطلاقها أول استراتيجية وطنية متخصصة في الشأن البيئي ومحققةً بذلك إنطلاقة مشهودة للعمل على التحقيق الفعلي لخطة العمل التنفيذية لمشاريع حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي ومعالجة المشكلات البيئية العديدة ضمن الطبيعة العراقية.

ولا يسعنا إلا أن نقدم الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل داعين الله أن يوفق الجميع لما فيه خير العراق والإنسانية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نوري كامل المالكي

رئيس مجلس الوزراء

كلمة وزير البيئة

يسعدني أن أقدم الإستراتيجية الوطنية وبرنامجها التنفيذي لحماية البيئة في العراق للأعوام (٢٠١٣ لغاية ٢٠١٧) إلى المواطن الكريم وأصحاب القرار من اجل اتخاذ كافة الإجراءات للحفاظ على البيئة وتوفير الحياة الآمنة والصحة الجيدة للمواطن العراقي.

بعد استحداث وزارة البيئة عام ٢٠٠٣، اقتضت الحاجة إلى إعداد برامج وخطط لمعالجة الوضع البيئي المتدهور في العراق. ومن أجل انتهاج الأسلوب الفني الدقيق، بدأ الشعور لدى صانعي القرار بالحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية متكاملة لبيئة العراق، آخذة في الاعتبار الوضع الراهن والآفاق المستقبلية.

إن المقياس الحقيقي لحضارة الأمة وتقدمها يأتي من خلال امتلاكها لرؤى مستقبلية مبنية على إستراتيجيات واضحة المعالم لكافة الأهداف والفعاليات والأنشطة التي تهم المجتمع. فالعلاقة بين الحكومات وشعوبها تبنى على سلسلة من الالتزامات لا يمكن تلبيتها دون علم مسبق بالأوضاع الراهنة والمستقبلية. ومنها التخطيط البيئي الإستراتيجي والخطط البعيدة المدى حيث أصبحت أحد سمات الأمم المتقدمة، والتي من خلالها يتم توفير فرصه حقيقية للتصدي للمشاكل البيئية الفعلية والمعقدة وبالنتيجة سوف تؤدي إلى بناء بيئة وطنية متكاملة تتناسب مع طموحات الدولة والمجتمع. إن عدم وجود تخطيط بيئي إستراتيجي سليم وانتهاج العشوائية في اتخاذ القرارات كلف البيئة العراقية الكثير من التدهور وانعكس سلبا على الصحة العامة للانسان و النظم البيئية والكائنات الحية في العراق.

كما يعلم الجميع أن العراق مر بظروف صعبة جدا بسبب الحروب المتكررة والمستمرة ما أدى إلى ضرر كبير في كل مرافق الحياة، حيث تحتاج البيئة في العراق اليوم إلى وقفة علمية وإعادة النظر في متطلبات وقف التدهور من جهة والسعي لحماية البيئة والتنوع الإحيائي من التلوث من جهة ثانية، وتحويل أنماط التعامل مع الموارد الطبيعية إلى أنماط التنمية المستدامة، وتعميق دور السلطات المحلية والسكان في عمليات تخطيط التنمية والإدارة البيئية السليمة.

إن الإستراتيجية الوطنية للبيئة وبرنامجها التنفيذي تؤكد على موضوع جوهري مهم الا وهو" تبني مؤسسات الدولة والمجتمع نهج الإدارة البيئية السليمة والمتكاملة من خلال تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة" والتشجيع على الانتاج الانظف واستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة و الوقود الأنظف و تطبيق سياسات الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وزيادة الوعي البيئي لبناء جيل واعٍ ومحب لبيئته.

إن الهدف من إنجاز هذه الاستراتيجية وبرنامجها التنفيذي في العراق هو استخدامها كدليل عمل لمؤسسات الدولة والمجتمع من أجل حماية البيئة في العراق، ويمكن اعتبارها عملاً نوعيا متميزاً. لقد كانت الخطط التنموية السابقة تقوم في مجملهاعلى عدم إدراج المشاريع التي تحمي البيئة ضمن أولويات عمل الوزارات والقطاعات الاخرى لإعتبارات مؤسسية ومالية في حين أن هذه الاستراتيجية تلزم الجهات المعنية (كونها إشتركت في الإعداد) بإتخاذ الإجراءات وتنفيذ الأنشطة التي تخص حماية البيئة خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧).

لقد أتبعت وزارة البيئة خطة طموحة في انجاز هذه المهمة من خلال إشراك خبرائها وآخرين من الاكاديميين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية وتمازجت خبراتهم مع خبراء عالميين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وقد اهتمت هذه الاستراتيجية بتحديد الاولويات الملحة ومنها حماية وتحسين نوعية المياه والهواء والتربة والمحافظة على التنوع الاحيائي وعلى البيئة البحرية والساحلية والحد من التلوث النفطي والاشعاعي والكيمياوي والنفايات بشكل عام علاوة على تطوير الاطار المؤسساتي والتشريعي، كما تضمنت الاستراتيجية خطة للتنفيذ احتوت على العديد من البرامج لحماية وتحسين البيئة خلال الاعوام الخمسة القادمة. ولابد من الاشارة الى جهود ممثلي الوزارات كافة في اعداد التحليل البيئي الاستراتيجي بالتعاون مع منظة الصحة العالمية والذي كان احد المصادر المهمة التي تم الاعتماد عليها في انجاز هذه الاستراتيجية.

نشكر كافة العاملين الذين ساهموا في إنجاز هذه الخطة الإستراتيجية وبرنامجها التنفيذي ونخص بالذكر البرنامج الانمائي للامم المتحدة مكتب العراق وبرنامج الامم المتحدة للبيئة مكتب غرب آسيا وخبراء وزارة البيئة وزملائهم الاكاديميين من جامعة بغداد. وشكر خالص الى رئيس وأعضاء لجنة الصحة البيئية في مجلس النواب العراق لمراجعتهم هذه الوثيقة وأسداء النصح السديد في سبيل تطويرها. وفق الله الجميع لعمل الخير لخدمة بلدنا العزيز وخدمة الإنسانية.

المهندس سركون لازار صليو

وزير البيئة

كلمة رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي

لعل واحدة من اهم معايير تقدم الامم في عصرنا الحاضر هو مدى العناية والاهتمام بالبيئة لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صحة الانسان وايضا على مختلف الجوانب الحياتية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

ان بلدا مثل العراق عانى من ويلات الحروب يحتاج الى عمل دؤوب وممنهج لاصلاح ما خربته تلك الحروب، هذا علاوة على المتغيرات الطبيعية ولعل ابرزها ظواهر التغير المناخي والجفاف والتي بدت تأثيراتها السلبية تنعكس بشكل جلي على بيئتنا، ولعل اولى مراحل العمل الدؤوب لاصلاح الشأن البيئي هو التحليل المعمق للواقع البيئي في العراق ووضع الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بأصلاح النظام البيئي وحمايته مما صابه ومما يستجد بسبب الممارسات الخاطئة الكثيرة والتي للاسف ما نزال نشهد العديد منها والتي اشارت اليها الوثيقة التي نحن بصددها اليوم.

نقيم بأهتمام بالغ مبادرة وزارة البيئة في اعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للبيئة في العراق وخطة العمل المرفقة بها للخمسة اعوام القادمة، وعند مراجعتنا لهذه الوثيقة نرى انها قد تميزت بالواقعية بناءا على تحليل ستراتيجي للواقع البيئي والذي انجز العام الماضي من قبل الخبراء الوطنيين بمعية منظمة الصحة العالمية والذي مهد لاعداد هذه الستراتيجية من قبل خبراء وطنيين وخبراء دوليين من برنامج الامم المتحدة للبيئة والبرنامج الانمائي للامم المتحدة.

ان ما يميز هذه الستراتيجية المعدة من قبل وزارة البيئة هو كما اسلفنا الواقعية في تحديد اولويات العمل البيئي في العراق وتحديد اهم التحديات والمشاكل البيئية التي تواجه البلد ومن ثم اقتراح البرامج والمشاريع لمعالجة هذه المشاكل بهدف حماية وتحسين البيئة في العراق، ونحن كجهة تشريعية مسؤولة عن هذا القطاع ندعم ونتبنى ما ورد في هذه الوثيقة من اجل توفير بيئة صالحة تليق بأبناء بلدنا ونوصي كافة الجهات بضرورة التعاون مع وزارة البيئة في تنفيذ مهماتها وما يستوجب تنفيذه لتحقيق اهداف هذه الستراتيجية، كما نهيب بالجميع افرادا ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني ان تؤدي الدور الوطني المطلوب منها في حماية بيئة العراق، ونطالب كافة الجهات الحكومية بتوفير الدعم المادي والمعنوي لوزارة البيئة من اجل النهوض بمهامها في تنفيذ واجباتها ،،، والله الموفق

د. لقاء آل ياسين

رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي

فريق اعداد الإستراتيجية

ت	المهمة	الاسم
١	الإشراف العام	المهندس سركون لازار صليو – وزير البيئة
٢	التأليف	١. د. علي عبدالزهرة زبون اللامي – المستشار الفني لوزارة البيئة– رئيس الفريق ٢. السيد حكمت كوركيس جبرائيل – مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة البيئة ٣. د. حيدر محمد عبدالحميد – قسم هندسة البيئة – كلية الهندسة – جامعة بغداد ٤. د. عماد الدين عبدالهادي المختار – كلية العلوم – جامعة بغداد ٥. السيد طعمة عبدالحمزة الحلو – خبير – وزارة البيئة
٣	المستشارون الدوليون	١. أ. خالد ايراني – وزير البيئة والطاقة السابق – الأردن ٢. د. وليد عبدربه – وزير الزراعة السابق – فلسطين ٣. د. عبدالمجيد حداد – برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٤. أ. باتر وردام – استشاري بيئي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة – الاردن
٥	المراجعة	١. د. منى رضوان – برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢. روب ديوس – البرنامج الانمائي للامم المتحدة ٣. عبير عمارين – البرنامج الانمائي للامم المتحدة
٦	التحرير النهائي	١. د. علي عبدالزهرة زبون اللامي – المستشار الفني لوزارة البيئة ٢. د. عبدالمجيد حداد – برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٨	المتابعة والتنسيق والتنقيح	دينا يحيى بطرس – وزارة البيئة – مكتب المستشار

الفصل الاول: المقدمة

عانت البيئة في العراق ولا تزال من مشاكل عديدة تعود مسبباتها إلى عوامل طبيعية وبشرية وسياسات خاطئة عزلت العراق عن العالم لسنوات طويلة نتيجة الحروب المتتالية والعقوبات الدولية المختلقة والحصار الاقتصادي المقيت.

ووعيا من وزارة البيئة لأهمية تأطير وتحديد مسار التدخلات البيئية في العراق خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ فقد باشرت بإعداد هذه الإستراتيجية وبرنامجها التنفيذي بمشاركة فاعلة من كافة الجهات ذات العلاقة والخبراء على المستوى الوطني وبدعم فني من كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبرنامج البيئة العالمي UNEP ومنظمة الصحة العالمية WHO وذلك خلال الفترة تموز/ ٢٠١١ ولغاية حزيران/ ٢٠١٢.

وتحظى البيئة في العراق باهتمام متزايد على كافة الصعد والمستويات وليس أدل على ذلك مما أكد عليه دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي في كلمته الافتتاحية للإستراتيجية والتي جاء فيها "***إن حماية البيئة واجب وطني يتطلب من الجهات المعنية العمل الدؤوب للعناية بها واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، لا سيما وان بيئة العراق قد تعرضت إلى تحديات جسام وإهمال مستمر خلال العهود الماضية، وبالتالي هناك حاجة لأن تكون الإجراءات والتشريعات والقوانين ذات الصلة بالمستوى المطلوب من الجدية والصرامة لحماية البيئة، وضرورة بناء القدرات وتوفير المستلزمات والكفاءات المتخصصة وتفعيل مشاركة جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بهدف حماية عناصر البيئة والتنوع الإحيائي، مع الحرص على رفع الوعي البيئي على صعيد المجتمع الذي نعتقد انه مفتاح الحل لحماية البيئة في العراق.***"

بالإضافة إلى ما أكده معالي المهندس سركون لازار صليو وزير البيئة في تقديمه للاستراتيجية "***بان المقياس الحقيقي لحضارة الأمة وتقدمها يأتي من خلال امتلاكها لرؤى مستقبلية مبنية على إستراتيجيات واضحة المعالم لكافة الأهداف والفعاليات والأنشطة التي تهم المجتمع. فالعلاقة بين الحكومات وشعوبها تبنى على سلسلة من الالتزامات لا يمكن تلبيتها دون علم مسبق بالأوضاع الراهنة والمستقبلية. ومنها التخطيط البيئي الإستراتيجي والخطط البعيدة المدى، وإن الهدف من إنجاز هذه الإستراتيجية وبرنامجها التنفيذي في العراق هو استخدامها كدليل عمل لمؤسسات الدولة والمجتمع من أجل حماية البيئة في العراق، ويمكن اعتبارها عملاً نوعيا مميزا.***"

أما الدكتور لقاء أل ياسين رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي فقد بين أن "***ما يميز هذه الستراتيجية المعدة من قبل وزارة البيئة هو كما أسلفنا الواقعية في تحديد أولويات العمل البيئي في العراق وتحديد أهم التحديات والمشاكل البيئية التي تواجه البلد ومن ثم اقتراح البرامج والمشاريع لمعالجة هذه المشاكل بهدف حماية وتحسين البيئة في العراق، ونحن كجهة تشريعية مسؤولة عن هذا القطاع ندعم ونتبنى ما ورد في هذه الوثيقة من اجل توفير بيئة صالحة تليق بأبناء***

بلدنا ونوصي كافة الجهات بضرورة التعاون مع وزارة البيئة في تنفيذ مهماتها وما يستوجب تنفيذه لتحقيق أهداف هذه الستراتيجية."

ووعيا من وزارة البيئة لأهمية مشاركة كافة أصحاب العلاقة في إعداد الإستراتيجية وقد قام فريق إعداد الإستراتيجية بعقد مشاورات مكثفة مع الفنيين والخبراء والكوادر القيادية في المؤسسات المعنية بالإضافة إلى عقد ستة اجتماعات للخبراء والاستشاريين الوطنيين وعقد ثلاث ندوات تم خلالها مناقشة القضايا والمشاكل والبدائل وتحديد الأولويات وتقديم المساعدة الفنية لفريق إعداد الإستراتيجية.

وتتكون الإستراتيجية من أربعة فصول بالإضافة إلى فصل خامس خاص بالخطة التنفيذية ويشمل الفصل الأول المقدمة بينما يتناول الفصل الثاني وصفا عاما لحالة البيئة في العراق أما الفصل الثالث فيشمل تشخيصا وتحليلا للقضايا البيئية الرئيسية وتحديد الأهداف الإستراتيجية وأخيرا فقد تضمن الفصل الرابع آليات الرصد والتقييم وادوار المؤسسات المختلفة.

الفصل الثاني: وصف عام لحالة البيئة في العراق

لقد مر العراق خلال العقود الأخيرة بمجموعة من المتغيرات السياسية والحروب والتي أثرت بصورة مباشرة على واقع المجتمع والإنسان والبيئة بصورة سلبية ويمكن تلخيص دوافع (أسباب) التدهور البيئي في العراق بما يلي:

١. ازدياد أعداد السكان والذي أدى بدوره إلى تزايد الحاجة إلى موارد الغذاء والطاقة والإسكان والمياه بالإضافة إلى زيادة النفايات والفضلات الصلبة والسائلة وتدهور الأنظمة والتوازن البيئي نتيجة لقطع الأشجار والصيد والرعي الجائر
٢. التمدن والذي أدى بدوره إلى نزوح نسبة من سكان الريف إلى المدن بمعدل ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين مما شكل ضغطا على الموارد واستنزافا لها وازدياد معدلات تدهور البيئة
٣. التصحر وتدهور الأراضي حيث تشكل الأراضي الصحراوية حوالي ٤٢% من مساحة العراق وقد تفاقمت هذه الظاهرة وأدت إلى ارتفاع معدلات العواصف الرملية والترابية التي تصيب المدن الرئيسية كالعاصمة بغداد وعلى فترات متقاربة خلال السنوات الأخيرة وتعزى أهم أسباب ظاهرة التصحر إلى:
   أ. الظروف الطبيعية المتمثلة بالظروف الجوية والخواص الطبيعية للتربة
   ب. الأنشطة البشرية مثل القطع العشوائي للنباتات الطبيعية والأنشطة الحضرية والرعي الجائر
٤. ضعف الوعي البيئي وذلك نظرا لحداثة مفهوم الوعي البيئي في المجتمع العراقي، وعدم تضمين البعد البيئي في الإطار التربوي وإتباع المجتمع والأفراد لأنماط سلوكية غير صديقة للبيئة

٥. ضعف انظمة الرصد والرقابة البيئية

٦. الحروب والأوضاع السياسية والتي أثرت بشكل سلبي على حالة البيئة في العراق وتمثلت بشكل رئيسي بتجفيف الأهوار وانحسار الرقعة الخضراء وانخفاض الواردات المائية للعراق من خارج الحدود وتقلص الرقعة الخضراء

وقد نجم عن هذا التدهور عدة تغيرات سلبية في حالة البيئة يمكن إيجازها بالتالي:

أ. شحه وتلوث المصادر المائية

ب. تلوث الهواء

ج. تدهور التنوع الأحيائي

د. تلوث المياه الإقليمية البحرية

هذا وقد قدرت وزارة البيئة في أول دراسة أعدتها لتحديد كلفة التدهور البيئي في العراق بالتعاون مع البنك الدولي عام ٢٠٠٨ ب ٥,٥ مليار دولار أو ما يعادل ٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

من الأهمية بمكان التوجه نحو تبني الاقتصاد الأخضر لما له من نتائج اقتصادية واجتماعية ايجابية بالإضافة إلى ضمان استدامة الموارد وتحقيق كفاءة اكبر في استخداماتها. ومن المؤمل أن يتمكن العراق من تطوير إستراتيجية خاصة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر استنادا إلى هذه الإستراتيجية.

أما على صعيد الاستجابات على مستوى السياسات والتشريعات والمعلومات البيئية فمما لا شك فيه أن الاهتمام بالبيئة العراقية أصبح يستحوذ على اهتمام القادة السياسيين ومتخذي القرار حيث تم تحديد القضايا والاعتبارات البيئية وأساليب التعامل معها وتضمينها في أولويات خطط التنمية الوطنية وذلك للإيفاء بالالتزامات الدولية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم توفير المعلومات البيئية بالمستوى العلمي والفني المطلوب مثل التقارير السنوية عن الواقع البيئي في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٠) أو التقارير الأخرى ذات العلاقة بالبيئة الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية.

وتقوم وزارة البيئة ومنذ تأسيسها بتنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية وتحسين البيئة في العراق وتتشارك في ذلك مع مجموعة من المؤسسات مثل لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب ومجلس حماية البيئة وهيئة حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان ودوائر البيئة في المحافظات والتي تسعى جميعها لتحقيق الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية والتطبيق الصارم لحزمة الشروط والمواصفات الفنية للأنشطة البيئية تحت مظلة شبه متكاملة من القوانين والأنظمة البيئية المعاصرة، ولا تزال الحاجة ماسة لاستكمال التشريعات وفرض رقابة بيئية صارمة على جميع الأنشطة دون استثناء وبامتثال تام للقوانين والتعليمات.

كما وانه من الضرورة إنضاج التعاون والشراكة مع القطاع الخاص في هذا المحال مستفيدين من التحولات الديمقراطية والنظام ألتعددي والمضي في اقتصاد السوق والانفتاح على المجتمع الدولي، حيث بات العراق شريكا كاملا في السياسات البيئية

الدولية، وتم إفراد أسبقية خاصة بممارسة الإدارة البيئية التي تؤدي إلى الالتزام والإيفاء بالمعاهدات البيئة الدولية ضمن الأسبقيات الخمسة لوثيقة الأمم المتحدة للتنمية وإطار المساعدات UNDAF للعراق ٢٠١١- ٢٠١٤ حيث تناغم وانسجم إعداد هذه الإستراتيجية مع متطلبات وتوجيهات وثيقة UNDAF. ووصولا لتحقيق الشراكة الدولية في العمل البيئي الموحد، فقد انضم العراق إلي معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالبيئة كما وانه قيد الانضمام حاليا لعدد منها.

الفصل الثالث: الاهداف الإستراتيجية

لقد تم تحديد عشرة أهداف رئيسية للإستراتيجية (الأهداف الإستراتيجية) شملت كافة المواضيع والشؤون البيئية، حيث جاءت تلك الأهداف نتيجة للتحليل المتعمق للقضايا والأولويات البيئية والمشاركة الفاعلة لكافة أصحاب العلاقة والمشاورات المكثفة التي تمت خلال إعداد الإستراتيجية، وقد شكل تقرير التحليل الاستراتيجي لقطاع البيئة في العراق الذي تم إعداده بالتعاون بين الوزارة ومنظمة الصحة العالمية مصدرا مهما ورئيسيا لإعداد هذه الوثيقة. وقد روعي تماشي وموائمة تلك الأهداف مع محاور الاستدامة البيئية الخمس التي وردت في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ وهي تلوث الهواء وتلوث المياه وتلوث التربة والتصحر والمخلفات الصلبة والنفايات.

وقد تم تحديد المحاور الرئيسية المتعلقة بكل هدف استراتيجي كما وأشتمل كل محور على مجموعة من القضايا ذات العلاقة كما هو مبين في **المصفوفة المرفقة**. إن هذه الأهداف الإستراتيجية تتكامل وتتداخل فيما بينها وقد رتبت هنا حسب التسلسل المنطقي لهذه الأهداف ويجب التعامل معها من خلال منظور موحد وشامل. كما وتم اقتراح الحلول والتدخلات اللازمة للتعامل مع كل قضية من القضايا.

الفصل الرابع: آليات الرصد والتقييم

تعتبر عملية الرصد والتقييم من أهم أدوات مراجعة التقدم المنجز في تنفيذ الإستراتيجية وبالتالي تحسين كفاءة الأداء والاستغلال الأمثل للموارد. وسيقع على عاتق وزارة البيئة مسؤولية الرصد والتي ستقوم بها من خلال المديريات والبنى المؤسسية المختصة داخل الوزارة. أما فيما يتعلق بالتقييم، فسوف يتم تنفيذه من قبل جهات خارجية في العاميين ٢٠١٤ و٢٠١٧. وقد تم تحديد مؤشرات استرشادية للرصد والتقييم. وجدير بالذكر أن هذه المؤشرات هي استرشادية وسيتم اختيار مؤشرات رقمية أكثر تحديدا

في الخطة والاستراتيجيات التالية تكون مرتبطة بالمحددات والمواصفات الوطنية وقابلة للقياس والمراجعة. وتضم المصفوفة المرفقة المؤشرات الاسترشادية المقترحة لكل هدف استراتيجي.

مصفوفة الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول: حماية وتحسين نوعية الهواء

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. عدد محطات مراقبة الهواء في المدن، ٢. نسبة تحسن نوعية الهواء (أكاسيد الكبريت، أكاسيد النتروجين والدقائق العالقة)، ٣.عدد قواعد البيانات الخاصة بتلوث الهواء، ٤. عدد المصانع التي تستخدم أدوات الإنتاج الأنظف، ٥. انخفاض معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي

- المحور الأول: تلوث الهواء نتيجة العوامل الطبيعية

القضايا: ١. العواصف الترابية، ٢. العوامل الجوية والمناخية، ٣. تدهور المساحات الخضراء

- المحور الثاني: تلوث الهواء من المصادر الصناعية الثابتة

القضايا: ١. التشريعات والمحددات الانبعاثات الغازية، ٢. وحدات المعالجة والسيطرة على تلوث الهواء، ٣. انتشار المولدات الخاصة، ٤. الحرق العشوائي، ٥. استخدام أنواع رديئة من الوقود، ٦. كفاءة الطاقة المستخدمة، ٧. التداخل بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية

- المحور الثالث: تلوث الهواء من مصادر الصناعية المتحركة

القضايا: ١. محدودية النقل العام، ٢. الازدياد العشوائي لأعداد السيارات

- المحور الرابع: الضوضاء

القضايا: ١. انتشار المولدات مختلفة السعات، ٢. النقل والصناعة

- المحور الخامس: الفحص والقياس والمراقبة

القضايا: ١. محطات مراقبة نوعية الهواء، ٢. قواعد البيانات والمعلومات، ٣. الحدود الوطنية المسموح بها من ملوثات الهواء، ٤. البحوث الخاصة بمراقبة نوعية الهواء

- المحور السادس: الطاقة النظيفة

القضايا: ١. استخدام الوقود النظيف، ٢. التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ٣. استخدام الطاقة المتجددة، ٤. إنتاج الطاقة من المخلفات

الهدف الاستراتيجي الثاني : حماية وتحسين نوعية المياه

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. عدد محطات معالجة المياه العادمة العاملة، ٢. نسبة نجاح مؤشرات نوعية المياه الخارجة من محطات المعالجة، ٣. نسبة استنزاف المياه الجوفية (الضخ مقارنة بالتعزيز الطبيعي)، ٤. نسبة إعادة تأهيل الموارد المائية في الأهوار، ٥. عدد محطات معالجة المياه الصناعية العاملة بكفاءة، ٦. عدد الاتفاقيات الموقعة مع دول الجوار لتقاسم الموارد المائية، ٧. نسبة المخدومين بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي.

- المحور الأول: البعد الإقليمي لشحه موارد المياه في العراق

القضايا: ١. اتفاقيات تنظيم اقتسام كمية وضمان نوعية المياه مع دول الجوار، ٢. تبادل المعلومات الهيدروليكية والتشغيلية مع دول الجوار

- المحور الثاني: الاحتياجات المائية

القضايا: ١. التغيرات المناخية، ٢. تردي نوعية المياه في المصادر المائية

- المحور الثالث: الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية

القضايا: ١. البحث والتطوير وبناء القدرات، ٢. إدارة الطلب.

- المحور الرابع: الأهوار

القضايا: ١. تراجع كمية ونوعية مياه الأهوار، ٢. إنعاش الأهوار، ٣. الدعم الدولي والإقليمي

- المحور الخامس: المياه العادمة

القضايا: ١. معالجة مياه الصرف الصحي، ٢. معالجة المياه الصناعية والزراعية والخدمية، ٣. المصب العام

الهدف الإستراتيجي الثالث: الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. خرائط تحديد مواقع الترب المتدهورة والملوثة جاهزة، ٢. عدد الواحات الصحراوية التي يتم إحياؤها، ٣. نسبة المساحات الخضراء مقارنة بالأراضي ذات البيئة المبنية، ٤. نسبة الزيادة في المناطق الحرجية سنويا، ٥. عدد وشدة العواصف الترابية سنويا

- المحور الأول: استخدام الأراضي

القضايا: ١. الخطة إدارة واستخدام الأراضي وتحديد المواقع المتدهورة، ٢. التنمية المستدامة للواحات الصحراوية في الباديتين الشمالية والغربية، ٣. الزحف الحضري على الأراضي الزراعية

- المحور الثاني: التصحر

القضايا: ١. توسع الكثبان الرملية، ٢. الأحزمة الخضراء حول المدن والمناطق المتأثرة بالتصحر، ٣. كفاءة استخدام مياه الري، ٤. نشوء العواصف الغبارية، ٥. إنجراف التربة.

- المحور الثالث: تلوث التربة

القضايا: ١. الأراضي الملوثة بالألغام والقذائف غير المنفلقة، ٢. التملح والتغدق بسبب الري السيحي والهذر في المياه، ٣.تلوث الترب بالكيماويات والمشتقات البترولية

- المحور الرابع: الغطاء النباتي الطبيعي

القضايا: ١. البيئات الطبيعية ضمن البيئة الحضرية، ٢. المراعي الطبيعية والمناطق الصحراوية، ٣.الإدارة المستدامة للغابات والمناطق الحرجية

الهدف الإستراتيجي الرابع: المحافظة على البيئة البحرية والساحلية

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. الأنواع السمكية البحرية والثروة السمكية محصورة ومسجلة، ٢. نسبة التراجع في استخدام وسائل الصيد غير الرفيقة بالبيئة، ٣. نسبة المناطق الساحلية المغطاة بالخرائط الخاصة بالاستخدامات السليمة بيئيا، ٤. تحديد مؤشرات نوعية المياه العذبة التي تصب في البحر ٥. عدد الغوارق التي يتم انتشالها في السنة، ٦. نسبة الملوثات النفطية والكيماوية والأخرى.

- المحور الأول: تلوث المياه الساحلية

القضايا: ١. التلوث النفطي، ٢. التلوث غير النفطي، ٣. مؤشرات نوعية المياه والرسوبيات البحرية

- المحور الثاني: الثروة السمكية البحرية

القضايا: ١. الإدارة المستدامة للثروة السمكية البحرية، ٢. مؤشر الملوثات في أنسجة الأسماك البحرية، ٣. وسائل الصيد والخزن والتسويق السمكي

- المحور الثالث: التنوع الأحيائي في البيئة البحرية

القضايا: ١. المحميات البيئية البحرية والساحلية، ٢. الكائنات البحرية التي يمكن استخدامها كمؤشرات للكشف عن التلوث

- المحور الرابع: المناطق الساحلية

القضايا: ١. تخطيط استخدامات المناطق الساحلية، ٢. إعادة تأهيل البيئات الساحلية المتدهورة، ٣. اتساع منطقة المياه المختلطة، ٤. نوعية المياه الداخلية التي تصب في البحر

الهدف الإستراتيجي الخامس: المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. عدد التقارير الدورية عن حالة الأنواع ذات الأهمية، ٢. عدد الأنواع التي يتم إكثارها في الأسر، ٣. عدد المشاريع التجريبية للسياحة البيئية، ٤. عدد المحميات الطبيعية قيد الإنشاء

- المحور الأول: الأنواع المحلية

القضايا: ١. البنى الطبيعية الضرورية لاستدامة التنوع الأحيائي الطبيعي، ٢. المسوحات الحقلية للأنواع المحلية وتقارير حالة الأنواع ذات الأهمية، ٣. الأنواع المهددة، ٤. الأنواع المحلية ضمن المناطق الحضرية، ٥. التنوع الأحيائي ضمن البيئات الزراعية

- المحور الثاني: حفظ عينات الأحياء العراقية

القضايا: ١. بنك الجينات للأنواع المحلية، ٢. حفظ النماذج والعينات الأحيائية، ٣. التصنيف المرجعي للكائنات لدى متاحف التأريخ الطبيعي العالمية

- المحور الثالث: السلامة والأمن الأحيائي

القضايا: ١. تواجد الأنواع الغريبة الغازية ضمن البيئات العراقية، ٢. إدارة الكائنات المعدلة وراثياً والمنتجات الجينية، ٣.مراقبة الأحياء المهاجرة وخطوط حركتها

- المحور الرابع: استدامة النظم البيئية

القضايا: ١. النظم البيئية الطبيعية المهددة، ٢. المحميات والمسيجات والمتنزهات الوطنية، ٣. السياحة البيئية والاستفادة من خدمات المتطوعين، ٤. التعاون الدولي لحماية نظم بيئية محددة

- المحور الخامس: الأطر المؤسساتية و القانونية

القضايا: ١. تشجيع البحث العلمي بهدف حماية التنوع الأحيائي، ٢. الاهتمام بالتنوع الإحيائي وأهميته في المناهج التعليمية كافة، ٣. تحديث قوانين تنظيم الصيد وتعليمات حماية الحياة الفطرية، ٤. تفعيل الغرامات والتعويضات ومبادلة الأضرار المتعلقة بحماية التنوع الأحيائي، ٥. رفع قدرات العاملين

- المحور السادس: التوعية البيئية والمشاركة الجماهيرية

القضايا: ١. رصد الجوائز و التكريم للأفراد والمؤسسات الفاعلة في الحفاظ على التنوع الأحيائي، ٢. حصر الموروث الثقافي البيئي والتعريف به وترشيده، ٣. إشراك المجتمعات المحلية في قضايا التنوع الأحيائي

الهدف الاستراتيجي السادس : تطوير وتحسين إدارة المخلفات

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. وجود نظام متكامل لإدارة المخلفات، ٢. نسبة المخلفات الصلبة والورقية والبلاستيكية التي يتم جمعها وفرزها، ٣. عدد مواقع الطمر الصحي السليمة بيئيا، ٤. نسبة المخلفات الخطرة التي يتم معالجتها بطريقة سليمة بيئيا

- المحور الأول: المخلفات غير الخطرة

القضايا: ١. نظام الإدارة المتكاملة للمخلفات غير الخطرة، ٢. استثمارات القطاع الخاص، ٣. المشاريع والبحوث العلمية، ٤. الرصد والمراقبة

- المحور الثاني: المخلفات الخطرة

القضايا: ١. نظام إدارة المخلفات الخطرة، ٢. مواقع الطمر، ٣. التشريعات والمحددات

الهدف الاستراتيجي السابع : الحد من التلوث النفطي

المؤشرات الاسترشادية المقترحة:١. نسبة المؤسسات التي لها علاقة بإدارة التلوث النفطي الخاضعة لتدريب وبناء قدرات، ٢. وجود منظومة رقابية شاملة تعمل على رصد التجاوزات تعمل بكفاءة، ٣. عدد خطط الطوارئ والسلامة المعدة

- المحور الأول: الأطر المؤسسية والتشريعية

القضايا: ١. وضع إجراءات تشريعية رادعة، ٢. المتطلبات الفنية، ٣. بناء القدرات، ٤. تقوية المنظومة الرقابية، ٥. المشاركة الشعبية، ٦. الاتفاقيات الدولية والإقليمية المائية

- المحور الثاني: الأدوات التكنولوجية

القضايا: ١. تحميل النفط الخام من والى الناقلات، ٢. الغوارق، ٣. معدات المعالجة الموقعية لأغراض إعادة التأهيل

- المحور الثالث: مواجهة حالات الطوارئ

القضايا: ١. الرصد البيئي والإنذار المبكر، ٢. تبادل المعلومات، ٣. خطط الطوارئ والسلامة

الهدف الاستراتيجي الثامن : الحد من التلوث الإشعاعي

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. دراسة المواقع المؤهلة لمعالجة وطمر المخلفات المشعة جاهزة، ٢. نسبة المعابر الحدودية الخاضعة للسيطرة على نقل المخلفات المشعة، ٣. حصر كامل لمناطق التعرض لليورانيوم المنضب معد وجاهز، ٤. المحددات البيئية الإشعاعية استناداً إلى المحددات العالمية

- المحور الأول: إدارة المعرفة والاتصال

القضايا: ١. قواعد البيانات والمعلومات حول مصادر الإشعاع، ٢. بناء القدرات والتدريب، ٣. التوعية والتثقيف

- المحور الثاني: المواقع الملوثة إشعاعيا

القضايا: ١. تقييم ومراقبة المواقع الملوثة إشعاعيا، ٢. تحديد مواقع طمر ومعالجة المخلفات المشعة

- المحور الثالث: نقل المواد المشعة

القضايا: ١. منح التراخيص، ٢. الأنظمة الفنية والنظام الرقابي على المنافذ الحدودية، ٣. مراقبة التعرض الشخصي

- المحور الرابع: اليورانيوم المنضب

القضايا: ١. المسح الإشعاعي للمواقع الملوثة، ٢. التخلص من التلوث الإشعاعي للآليات والمواقع المتضررة

- المحور الخامس: خطط طوارئ حوادث التلوث الإشعاعي

القضايا: ١. وضع محددات إشعاعية، ٢. خطة طوارئ قابلة للتنفيذ، ٣. تنظيم أسس المشاركة الجماهيرية

الهدف الإستراتيجي التاسع: الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية الخطرة

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. خرائط ومسوحات شاملة لمدى انتشار المواد الكيميائية في عناصر البيئة، ٢. مصادر إنتاج ونقل والتخلص من المواد الكيميائية الخطرة المصنعة محليا معروفة وموثقة، ٣. عدد المعابر الحدودية المهيأة لرصد النقل غير القانوني للمواد الكيميائية الخطرة، ٤. نسبة المواد الكيميائية الخطرة التي يتم التخلص منها بطرق سليمة بيئيا

- المحور الأول: حصر وتقويم المواد الكيماوية الخطرة

القضايا: ١. انتشار المواد الكيميائية في مكونات البيئة، ٢. المواد الكيماوية السامة والخطرة المصنعة محليا، ٣. المواد الكيماوية السامة والخطرة المستوردة

- المحور الثاني: حصر المخلفات الكيماوية الناتجة عن الأنشطة المختلفة والتخلص منها

القضايا: ١. النشاط الصناعي، ٢. المستشفيات والمراكز الصحية، ٣. النشاط الزراعي، ٤. النشاط العسكري، ٥. النشاط العلمي والبحثي، ٦. الإدارة السليمة للتخلص من المخلفات الكيماوية الخطرة

- المحور الثالث: الرقابة على تداول المواد الكيماوية السامة والخطرة

القضايا: ١. تصنيع المواد الكيماوية السامة والخطرة محليا، ٢. المواد الكيماوية السامة والخطرة المتداولة بشكل تجاري، ٣. المواد الكيماوية السامة والخطرة المستوردة

- المحور الرابع: نقل المواد الكيماوية السامة والخطرة

القضايا: ١. النقل الدولي للكيماويات السامة والخطرة إلى العراق وعبره، ٢. النقل المحلي للكيماويات السامة والخطرة داخل العراق

الهدف الاستراتيجي العاشر: تطوير الإطار المؤسساتي والقانوني لقطاع البيئة

المؤشرات الاسترشادية المقترحة: ١. عدد التشريعات التي تمت مراجعتها، عدلت، حدثت وصدرت رسميا، ٢. عدد الاستراتيجيات والخطط البيئية التي تم إعدادها وإقرارها، ٣. عدد الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضم إليها العراق، ٤. عدد المؤسسات التي ضمنت البعد البيئي في سياساتها الخاصة، ٥. عدد الدراسات والبحوث المؤثرة في صناعة القرار

- المحور الأول: التشريعات والسياسات

القضايا: ١. إدماج البعد البيئي في الأنشطة التنموية، ٢. نقص وعدم ملائمة التشريعات والسياسات المتوفرة، ٣. الالتزام والقدرة على التنفيذ، ٤. الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية، ٥. القضاء البيئي والشرطة البيئية

- المحور الثاني: كفاءة وفاعلية المؤسسات

القضايا: ١. مجلس حماية وتحسين البيئة، ٢. الهيكليات المؤسسية، ٣. المتطلبات وبيئة العمل، ٤. المركزية والية صنع القرار، ٥. المساءلة والتمكين، ٦. قواعد المعلومات والبيانات والمؤشرات البيئية، ٧. أنشطة التقييم والمتابعة، ٨. الأنظمة المالية والإدارية

- المحور الثالث: الموارد البشرية

القضايا: ١. القدرات البشرية، ٢. خطة تأهيل وتدريب القوى البشرية

- المحور الرابع: التوعية والإعلام البيئي

القضايا: ١. الأنشطة والمؤسسات ذات العلاقة بالتوعية البيئية، ٢. برامج التوعية والتعليم البيئي، ٣. الوسائل الحديثة في الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، ٤.الاستدامة والمواطنة البيئية كحق من حقوق الإنسان

الفصل الخامس: البرنامج التنفيذي والخطة الوطنية لحماية البيئة

تتضمن الإستراتيجية في نهاية الوثيقة مصفوفة للمؤشرات وبرامج ومشاريع خطة العمل والمحاور والقضايا ذات الصلة. وفيما يلي ملخص هذه المصفوفة :

الهدف الاستراتيجي الأول: حماية وتحسين نوعية الهواء

المؤشرات: عدد محطات الرصد الجوي، ونسبة التحسن في نوعية الهواء، وعدد من المصانع التي تستخدم الإنتاج النظيف، والإنخفاض في أمراض الجهاز التنفسي .

البرامج والمشاريع: الحد من العواصف الترابية، والمشاريع ذات الصلة بإصلاح الأراضي ، وتثبيت الكثبان الرملية ، وزيادة الغطاء النباتي، وتقييم آثار تغير المناخ ، وتقييم التغيرات المناخية، والتكيف في أنشطة القطاعات الأكثر ضعفا، والسيطرة والحد من تلوث الهواء، وإصدار القوانين والتشريعات، والمحددات لملوثات الهواء من الانبعاثات في الهواء، والمركز الوطني للإنتاج النظيف، والشراكة مع القطاع الخاص للسيطرة على الانبعاثات وتركيب محطات جودة الهواء في المحافظات الشمالية، وإعادة تأهيل شركات وزارة الصناعة ، وإعادة تأهيل قطاع النفط، وإعادة تأهيل محطات توليد الطاقة، وإعداد أطلس للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العراق، والحد من الحرق العشوائي ، والتوعية البيئية ، وتعزيز الطاقات النظيفة في الصناعات التقليدية، واستبدال وسائل النقل العام واستخدام الوقود الحيوي، ونوعية الهواء، وتقييم التدهور البيئي والأضرار الناجمة عن صناعة الطابوق، واستخدام الغاز الطبيعي المضغوط والغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال في وسائل النقل العام، وتعزيز استخدام الخلايا الشمسية في المباني، واستخدام الوقود الحيوي .

الهدف الاستراتيجي الثاني: حماية وتحسين نوعية المياه

المؤشرات: عدد محطات معالجة المياه، والنسب المئوية لنجاح مؤشرات نوعية المياه، ونضوب المياه الجوفية، والنسبة المئوية للموارد المائية وإعادة تأهيل الأهوار .

البرامج والمشاريع: التعاون مع دول المنطقة لضمان كمية ونوعية موارد المياه، والإعداد لقاعدة بيانات وطنية لرصد كمية ونوعية الأنهار المشتركة إقليميا، واقتراح المعاهدات مع دول الجوار من أجل حقوق الموارد المائية وتقاسمها، والإعداد لبنك المعلومات المائية، دراسة تأثير الجفاف والحرارة على حصص المياه، ودراسة تأثير التغيرات المناخية على الطلب على المياه، ورصد الموارد المائية والاستشعار عن بعد لنهري دجلة والفرات، واستخدام النماذج الرياضية في الإدارة المستدامة للموارد

المائية، وإعداد خرائط الطلب على مختلف القطاعات، وبناء السدود والقنوات المائية، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد و (GIS) لتنظيم شؤون الأهوار، وإعداد خطة وطنية لإعادة تأهيل قرى الأهوار وإعادة الاستخدام للمياه في الأهوار، بما في ذلك الاهوار ضمن المعاهدات الدولية، وإعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي وإدخال تقنيات معالجة جديدة، وإعادة استخدام حمأة محطات المعالجة للأنشطة الزراعية، وإعادة تأهيل شبكات أنابيب الصرف الصحي، وإعادة تأهيل مياه الصرف الصناعي ومحطات المعالجة، وبناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (وحدات مدمجة) للمناطق السكنية التابعة لقطاع النفط وذلك باستخدام التقنيات المغناطيسية لعلاج مياه الصرف الصناعي، وإعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي لصالح وزارة الكهرباء، وتشجيع إعادة الاستخدام وإعادة التدوير في برامج المصانع .

الهدف الاستراتيجي الثالث: الحد من تدهور الأراضي والتصحر

المؤشرات: خرائط تحديد التربة المتدهورة، عدد الواحات التي تم تأهيلها، نسبة المساحات الخضراء للأراضي الأخرى، والزيادة في مناطق الغابات، عدد وشدة العواصف الترابية .

البرامج والمشاريع: تنظيم الاستخدام الأمثل للأراضي وإدارة واستخدام التربة، والإدارة البيئية للأراضي الرطبة ، وإزالة الأنقاض العسكرية من المستنقعات والأراضي الرطبة، وتثبيت الكثبان الرملية ، ورصد التصحر وتدهور الأراضي بواسطة الاستشعار عن بعد، وإعداد خرائط الصحراء و الغطاء النباتي للعراق، والوعي للتصحر، إصلاح الأرض وحصاد المياه والأحزمة الخضراء حول المدن والحد من تلوث التربة بالمنتجات النفطية والمواد الكيميائية، وإعادة تأهيل الأراضي الملوثة بالألغام، وإعادة تأهيل الحدائق العامة والساحات .

الهدف الاستراتيجي الرابع: حفظ البيئة البحرية و الساحلية

المؤشرات: سجلات أنواع الأسماك، واستخدام طرق الصيد التقليدية، والنسبة المئوية من المناطق الساحلية التي يتم شمولها بالخرائط، وعدد الغوارق من السفن ، والنسبة المئوية من الملوثات البترولية والكيميائية .

البرامج والمشاريع: الرصد البيئي للمياه الساحلية، وإعداد خطة وطنية لدراسة مصادر التلوث البحري، وإعداد خطة استجابة للتسربات من المنشآت النفطية في البصرة، الحد من التلوث البحري، وتعزيز بناء القدرات في حالات الطوارئ ومكافحة التلوث، والتعاون الإقليمي الاستراتيجي للحد من التلوث في المنشآت البحرية وحماية البيئة الساحلية، والحفاظ على أنواع الأسماك، وتقييم مخازن الصيد، والإدارة المتكاملة للسواحل العراقية، وإدخال تحسينات على البيئة الساحلية، ورفع مستوى القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة البحرية والمائية .

الهدف الاستراتيجي الخامس: الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي

المؤشرات: عدد التقارير الدورية، عدد لأنواع التي تتكاثر في الأسر، عدد المشاريع التجريبية في السياحة البيئية،

البرامج والمشاريع: حماية التنوع البيولوجي، وإقامة شبكة وطنية من المناطق المحمية الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي في الأهوار، والحفاظ على المناطق التراثية الطبيعية، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، وتنفيذ برنامج وطني للسلامة البيولوجية وفقا للبروتوكول الخاص ، برنامج لإدخال التنوع البيولوجي في مناهج التعليم ، وتفعيل السياحة البيئية .

الهدف الاستراتيجي السادس: تحسين إدارة النفايات الصلبة

المؤشرات: نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة، والنسب المئوية لفرز وجمع الورق والنفايات البلاستيكية، عدد المكبات الصحية، والنسبة المئوية للنفايات الخطرة المعالجة بيئيا،

البرامج والمشاريع: الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وتنفيذ مبدأR4 ، وإعداد قاعدة بيانات عن كمية ونوعية النفايات، والآثار البيئية الناتجة عن الصناعات والاستثمار مع القطاع الخاص، وإعادة تدوير النفايات الصلبة، وخصخصة إدارة النفايات الصلبة، وإنتاج الغاز الحيوي من النفايات، واستخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ومراقبة وإدارة النفايات الخطرة، معالجة الحمأة التي تحتوي على مواد خطرة في صناعات الدباغة، والتقييم البيئي للتلوث الزئبقي في العراق، واختيار مواقع مكبات للنفايات الخطرة .

الهدف الاستراتيجي السابع: مكافحة التلوث من المصادر االنفطية

المؤشرات: نسبة المنشآت المرتبطة بالتلوث النفطي، وجود نظام المراجعة الشاملة، وخطط الطوارئ .

البرامج والمشاريع: بناء القدرات، ونقل النفط، واستخدام الاستشعار عن بعد للسيطرة على التلوث النفطي، الحد من التلوث النفطي، والتحكم في تحميل وتفريغ ناقلات النفط، وإعادة تأهيل محطات النفط، وإعداد برنامج الاستجابة لانسكاب النفط، استخدام معدات المعالجة المحلية، والإعداد لبنك المعلومات الملوثات النفطية ، وإعداد قوانين السلامة .

الهدف الاستراتيجي الثامن: السيطرة على التلوث الإشعاعي

المؤشرات: دراسة وتأهيل مواقع مكبات النفايات المشعة ، والسيطرة على المناطق الملوثة باليورانيوم المنضب .

البرامج والمشاريع: إعداد قاعدة بيانات مصادر الإشعاع، ورفع القدرات لرصد وتقييم المصادر المشعة وتوعية الجمهور ، وتقييم للمواقع الملوثة المشعة، وإزالة التلوث من المواقع، وبناء مكب النفايات المشعة، وإصدار التراخيص لتخزين ونقل النفايات المشعة، قانون منح التراخيص، ومراقبة الجرعات الإشعاعية للعاملين، والمسح الإشعاعي للمواقع الملوثة، وتقييم الحالة الإشعاعية في المدن العراقية .

الهدف الاستراتيجي التاسع: الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية الخطرة

المؤشرات: إعداد خرائط توزيع المواد الكيميائية الخطرة في العراق، ومصادر إنتاج ونقل المواد الكيميائية الخطرة، عدد نقاط التفتيش الحدودية التي أعدت لرصد النقل غير المشروع للمواد الكيميائية، والنسب المئوية للتخلص من المواد الكيميائية وفقا للمعايير البيئية .

البرامج والمشاريع: برنامج للتحكم في النفايات الكيميائية الناتجة عن الأنشطة المختلفة، وآثار استخدام المبيدات الحشرية، ومعالجة النفايات الناتجة عن صناعة الفوسفات، والإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات، ورصد تداول ونقل المواد الكيميائية .

الهدف الاستراتيجي العاشر : تطوير الإطار المؤسسي والقانوني

المؤشرات: عدد التشريعات المنقحة، عدد الاستراتيجيات والخطط البيئية التي تمت الموافقة عليها، عدد الاتفاقيات والمعاهدات البيئية، عدد البحوث والدراسات .

البرامج والمشاريع: تحسين التشريعات والإطار المؤسسي، وإعداد التشريعات البيئية، واستخدام المبادئ التوجيهية في التفتيش البيئي، والتحسينات المؤسسية ، ودعم الانتماء إلى المعاهدات الدولية.

صور منتخبة من الاجتماعات والندوات الخاصة بإعداد الإستراتيجية:

١. **الاجتماع الاول** (أو ورشة العمل التحضيرية): تم إطلاق العمل بإعداد هذه الاستراتيجية خلال ورشة عمل للفريق الوطني عقدت في عمان– الاردن خلال الفترة ٢–٣ تموز ٢٠١١ .

02/07/2011 13:48

02/07/2011 16:09

02/07/2011 15:55

02/07/2011 16:10

٢. **الاجتماع الثاني** في عمان– الاردن / ٢٨–٢٩ ايلول ٢٠١١ لمؤلفي الاستراتيجية.

29/09/2011 16:40

29/09/2011 16:41

29/09/2011 16:40

29/09/2011 16:41

٣. **الندوة الاولى في** بغداد– العراق/ ٢٤ تشرين الاول ٢٠١١، لغرض عرض مراحل اعداد الاستراتيجية على كادر وزارة البيئة.

٤. **الاجتماع الثالث** في عمان– الاردن/ ١٥–١٦ تشرين الثاني ٢٠١١ ، لمؤلفي الاستراتيجية.

٥. **الاجتماع الرابع** في بيروت– لبنان/ ٢٠–٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢ ، لمؤلفي الاستراتيجية.

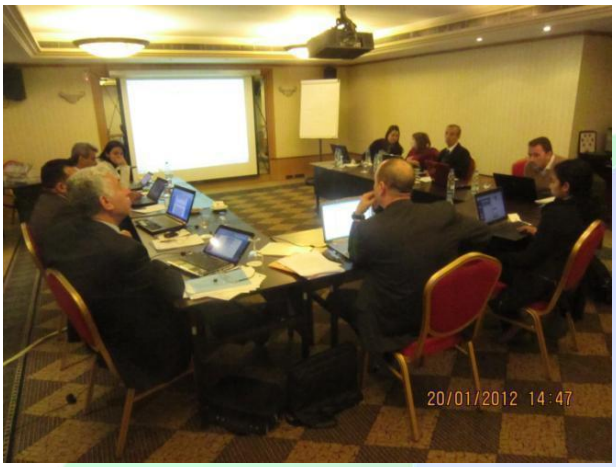

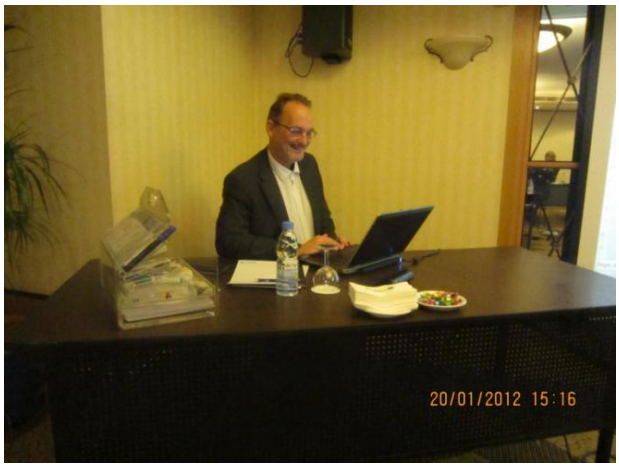

٦. **الندوة الثانية** في بغداد– العراق/ ٢٥ نيسان ٢٠١٢، بحضور معدي الاستراتيجية ومنتسبي وزارة البيئة من كافة الدوائر والاقسام.

٧. **الندوة الثالثة** في بغداد– العراق/ ٢٠ حزيران ٢٠١٢، بحضور معدي الاستراتيجية وممثلين من كافة وزارات الدولة.

٨. **الندوة الرابعة** في بغداد – العراق ٧ تشرين ثان ٢٠١٢، فيها تم عرض الاستراتيجية في مجلس النواب/ لجنة الصحة والبيئة